Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 193-211
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)
E-ISSN: 3006-9149

The impact of spending policy shocks on the Iraqi trade balance for the period (2004-2021)

Omar Ahmed Muhammad Baba*, Amer Sami Muneer
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Expenditure policy shocks, trade balance.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 19 Nov. 2023
Accepted 04 Dec. 2023
Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Omar Ahmed Muhammad Baba
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: Economic shocks directly affect financial variables in the Iraqi economy, and this is due to the presence of a strong connection between the general budget and the trade balance according to Keynesian theory. So financial policy responds through its spending and revenue tools in a way that is consistent with or contrary to the direction of the economic shock, and that response is reflected in the trade balance in a way unexpected changes can be expressed in spending policy shocks. The research aims to demonstrate the impact of spending shocks on the trade balance in the Iraqi economy. Iraqi exports depend to a large extent on crude oil exports, and they are directly affected by international oil prices.

Based on the results of the cointegration test and the vector autoregressive (VAR) model for the model of spending policy and its impact on the trade balance. It was inferred that there is a long-term equilibrium relationship between the variables of the model, and the stimulated response function of the model indicates that an increase in public spending leads to an increase in the trade balance deficit, and in order Achieving stability in spending activity. It is necessary to find more stable alternative sources of revenue to finance the general budget to ensure the stability of economic activity.

The research recommended changing the course of public expenditures by changing the structure of the general budget in favor of investment spending directed to expanding production capacities and focal structures to ensure the availability of commodity and service products, and restructuring consumer spending to ensure rationalization and optimal allocation. In addition to the importance of reducing unproductive employment policies and other not sober spending policies..

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 193-211
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10

أثر صدمات السياسة الإنفاقية على الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2021)

عمر احمد محمد بابا **عامر سامي منير**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص:

تؤثر الصدمات الاقتصادية بشكل مباشر على المتغيرات المالية في الاقتصاد العراقي، ويرجع ذلك إلى وجود ارتباط قوي بين الموازنة العامة والميزان التجاري وفق النظرية الكينزية، فتستجيب السياسة المالية عبر أدواتها الإنفاقية والإيرادية بشكل مساير أو مضاد لاتجاه الصدمة الاقتصادية، وتنعكس تلك الاستجابة على الميزان التجاري بشكل تغيرات غير متوقعة يمكن التعبير عنها بصدمات السياسة الإنفاقية، ويهدف البحث بيان تأثير الصدمات الإنفاقية على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي، أن الصادرات العراقية تعتمد وبنسبة كبيرة على صادرات النفط الخام، وأنها تتأثر بشكلٍ مباشر بأسعار النفط العالمية،

وبناءً على النتائج اختبار التكامل المشترك وأنموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) لنموذج السياسة الإنفاقية وأثرها على الميزان التجاري تم الاستدلال على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات أنموذج، وتشير دال الاستجابة المحفزة لأنموذج إلى زيادة الانفاق العام يؤدي إلى زياد عجز الميزان التجاري، ومن أجل تحقيق الاستقرار في نشاط الأنفاقي فلابد من إيجاد مصادر إيراديه بديلة أكثر استقراراً لتمويل الموازنة العامة لضمان استقرار النشاط الاقتصادي، وأوصى البحث بتغيير مسار النفقات العامة عن طريق تغيير بنية الموازنة العامة لصالح الإنفاق الاستثماري الموجه لتوسيع الطاقات الانتاجية والبنى الارتكازية بما يكفل توفي المنتجات السلعية والخدمية، وإعادة هيكلة الإنفاق الاستهلاكي بما يضمن الترشيد والتخصيص الأمثل، فضلا عن أهمية الحد من سياسة التشغيل غير المنتج وغيرها من السياسات الانفاقية غير الرصينة.

الكلمات المفتاحية: صدمات السياسة الإنفاقية، الميزان التجاري.

المقدمة

تأتي أهمية البحث أن السياسة الإنفاقية في العراق تتميز بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، وإن أي صدمة تتعرض لها تنتقل اثارها إلى الموازنة العامة، حيث إن التذبذب في أدوات السياسة المالية (الانفاق العام، الايراد العام) من شأنه خلق صدمة توسعية كانت أو انكماشية، سيترتب عليها آثاراً موجبة أو سالبة في الميزان التجاري، تتفاوت حدتها بحسب درجة استجابتها للتغيير في تلك الأدوات، تتسم السياسة المالية في العراق بكونها واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الموجهة للنشاط الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من صدمات خلال تمهيد أثر تقلبات أسعار النفط أو الصدمات الأخرى على الاقتصاد المحلي، وبما أن السعر الصرف الثابت يحد من قدرة السياسة النقدية على الاستجابة للصدمات والأزمات، فأن السياسة المالية تعد خط الدفاعي الأول في مواجهة الصدمات، تعد السياسة الإنفاقية من أدوات السياسة المالية ويعد بدورها أحد أدوات الطلب الكلي، وبالتالي حدوث أي صدمة إيجابية أو سلبية في تلك السياسة يكون له تأثير واضح في الميزان التجاري، وقد شهد العراق العديد من صدمات السياسة الإنفاقية للمدة (2004-2021)، لاسيما أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط، مما يجعل الاقتصاد المذكور مرتبطا بالصدمات الخارجية

وإنعكاسها سلبيا أو إيجابيا على الإيرادات العامة، وينعكس ذلك على السياسة الإنفاقية، فضلا عن ذلك فقد تأثر الاقتصاد العراقي بالصدمات أخرى متمثلة بالحرب على الارهاب وتفشي فايروس كورونا(كوفيد19)،

وتضمن البحث أربعة محاور رئيسية المبحث الأول من منهجية البحث والمبحث الثاني الإطار النظري لصدمات السياسة الإنفاقية والميزان التجاري، والمبحث الثالث تحليل واقع السياسة الإنفاقية في العراق للمدة (2004-2021)، والمبحث الرابع تحليل نتائج النماذج القياسي لتأثير صدمات السياسة الإنفاقية في الميزان التجاري العراقي.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. **أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث أن السياسة الإنفاقية في العراق تتميز بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، وأن أي صدمة تتعرض لها تنتقل اثارها إلى الموازنة العامة، حيث إن التذبذب في أدوات السياسة المالية (الانفاق العام، الايراد العام) من شأنه خلق صدمة توسعية كانت أو إنكماشية، سيترتب عليها آثاراً موجبة أو سالبة في الميزان التجاري، تتفاوت حدتها بحسب درجة استجابتها للتغيير في تلك الأدوات.
2. **مشكلة البحث:** تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن هناك تأثير حقيقي لصدمات النفقات العامة على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلا أن هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في تلك الدولة، علاوة على كيفية تأثير صدمات النفقات العامة في تلك المتغيرات، أن واقع الاقتصاد العراقي معقد وتشوبه الكثير من التشوهات الهيكلية بفعل تقييد المورد المالي الوحيد ذو الطبيعة الريعية الذي يمثل أسعار النفط ركيزته الاساسية، كما يعني أرتهانه بالصدمات الخارجية غير المسيطر عليها من قبل السياسة المالية بفعل التقلبات أسعار النفط، مما يؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية المختلفة إلا أن تأثيره جليا على الميزان التجاري نتيجة لحساسية هذا المتغير تجاه الصدمات المذكرة، وتكمن مشكلة البحث في مدى تأثير صدمات السياسة الإنفاقية على الميزان التجاري العراقي.
3. **فرضية البحث:** تمارس صدمات السياسة المالية تأثيرا سلبيا وإيجابيا في الميزان التجاري للعراق.

الفرضية الأولى: يفترض البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة الإنفاقية والميزان التجاري العراقي.

الفرضية الثانية: مفادها أن الصدمات الإيرادية التي تعرضت لها السياسة المالية والناجمة عن الاختلالات والاهتزازات التي تحصل في الإيرادات النفطية، جعلت استجابة السياسة الأنفاقية مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية، وقد ولدت تلك الاستجابة الصدمات كبيرة في الإنفاق الحكومي، أثرت على الميزان التجاري.

4. **هدف البحث:**

أ. يهدف البحث بيان أثر صدمات السياسة الإنفاقية خلال المدة 2004-2021 في الميزان التجاري العراقي نظرا لما لهذه الصدمات من أثر على الميزان التجاري المذكور.

ب.تحليل التغيرات في السياسة المالية نتيجة الصدمات الإنفاقية ومدى تأثيرها على الميزان التجاري.

ج. تسليط الضوء على ماهية الصدمات الإنفاقية ومصادرها المختلفة.

5. **منهجية البحث:** استخدم التحليل الوصفي لبيان طبيعة وما هي صدمات السياسة الإنفاقية، فضلا عن استخدام الأساليب والنماذج القياسية، لمعرفة حجم أثر الصدمات السياسة الإنفاقية على الميزان التجاري العراقي في الأجل القصير.

-الحدود المكانية: حاول البحث التركيز على الاقتصاد العراقي من خلال بيان أثر الصدمات السياسة الإنفاقية على الميزان التجاري العراقي.

-الحدود الزمانية: تناول البحث المدة الزمنية (2004-2021).

المبحث الثاني: الإطار النظري لصدمات السياسة الإنفاقية والميزان التجاري

المطلب الأول: مفهوم صدمات السياسة الإنفاقية ومصادرها

أولاً. السياسة الإنفاقية: شهدت الأنفاق العام الحكومي تطورا تزامن مع تطور طبيعة الحكم، وأصبح كتاب المالية العامة يهتمون بدراسة وتحليل النفقات العامة وتقسيماتها وحدودها وضوابطها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، فلم تعد تدرس النفقات العام من ناحية الكمية فقط بل أصبحت تدرس من الناحية النوعية أيضا، أي من ناحية آثارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي استخدامها وسيلة لأحداث آثار معينة، وتحقيقا للأهداف المرسومة مسبقا في إطار السياسة المالية للدول تتميز النفقات العامة بخصائص أساسية تفرقها عن النفقات الخاصة، وتتعلق هذه الخصائص بطبيعة كل منهما، فالدولة شخص اعتباري فهي تسعى من وراء نفقاتها إلى اشباع الحاجات العامة للأفراد (العكام، 2018: 32-33).

ثانياً. صدمات السياسة الإنفاقية: تتمثل صدمات السياسة الإنفاقية بالتغيرات الحاصل في الانفاق الحكومي المؤقتة لمواجهة حالات طارئة أو استثنائية، وفي بعض الأحيان يكون الإنفاق الحكومي محدد مسبقاً، هو انعكاساً لصدمات خارجية سالبة أو موجبه، مثلا عند زيادة أو انخفاض الإيرادات النفطية في سنة معينة سينعكس على زيادة أو انخفاض كبير في الانفاق الحكومي للسنة القادمة، إذ يتغير الانفاق العام عند مواجهة ظروف طارئة غير متوقعة فتحدث طفرات زيادة أو انخفاض في النفقات بحيث يتخذ الانفاق نمطا مشابها للقفزات خلال تلك الظروف، وتأتي هذه القفزات متزامنة مع فترات الأزمات السياسة والاقتصادية والحروب أو خلال فترات الاضطرابات الاجتماعية (مهدي، عزيز، 2021: 184 -185).

ثالثاً. مصادر الصدمات السياسة المالية:

1. **مصادر صدمات الداخلية:** ويمكن أن تقسم مصادر الصدمات الداخلية على الآتي: (العبيدي، 2016: 25).

أ. التغيرات غير متوقعه في السياسة المالية (صدمة السياسة المالية) المتمثلة بالتغيرات المفاجئة في الانفاق العام أو في نسب الضريبية المفروضة في الاقتصاد.

ب. التغيرات غير مرتقبه في السياسة النقدية (صدمة نقدية) المتمثلة بالتغيرات المفاجئة في سعر الصرف، سعر الفائدة أو التغيرات في المعروض النقدي.

ج. التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي (صدمة حقيقية) والذي يحدث نتيجة عدم التوظيف الصحيح للموارد، انخفاض الصادرات، تراجع الانتاج الزراعي أو التقلبات في أسعار المواد الأولية الضرورية في العملية الانتاجية مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي.

2. **مصادر صدمات الخارجية:** اما فيما يخص مصادر الصدمات الخارجية يمكن تقسيمها كما يلي: (سفر وظاهر، 2020: 632-633):

أ. **تغير عوائد الصادرات:** تواجه العديد من الدول النامية صدمات خارجية نتيجة اعتمادها على تصدير سلعة واحدة، أو عدد قليل من السلع، مثل النفط أو القطن، ولذلك تحدث تغيرات إيجابية أو سلبية للإيرادات من العملة الأجنبية بسبب التغيرات التي تحدث في أسعار هذه السلع، وان الصدمة الايجابية تحدث عندما ترتفع الايرادات من العملة الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار الصادرات، بينما تحدث صدمة السلبية عندما تنخفض أسعار السلع المصدرة.

ب. **التضخم المستورد:** تعتمد الكثير من الدول وبشكل أساسي على استيراد النفط، وعند ارتفاع أسعار النفط ينخفض الدخل الحقيقي لها، لكون طلب على هذه السلعة لمعظم الدول غير مرن مما يؤثر بشكل سلبي على الواردات وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية.

ج. **تغير تكاليف الاقتراض من الخارج:** أن الدول التي تعتمد على الاقتراض من الخارج تزيد فرص تعرضها لصدمات خارجية فارتفاع سعر الفائدة يجعل الاقتراض مكلفا لهذه الدول وبالتالي يؤدي إلى توقف الكثير من المشاريع وتراكم الفوائد المستحقة على القروض.

د. **تغير مقدار الهبات والمساعدات الاجنبية:** تعتمد بعض الدول على الهبات والمعونات الأجنبية بشكل كبير في تمويل نفقاتها وعند حدوث أي انخفاض في مستوى هذا المصدر تضطر هذه الدول إلى تخفيض نفقاتها.

ه. **تغير مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة:** عندما ينتقل اقتصاد من حالة الانتعاش إلى حالة الكساد الاقتصادي، يتراجع الطلب على صادرات بعض الدول النامية التي تتاجر مع البلدان الصناعية التي تعرض للكساد، وبتالي يحدث انخفاض في الدخل ينعكس سلبا على مستوى الانتاج والتشغيل.

و. **تقلبات أسعار النفط العالمية:** تعد الصدمة النفطية من أخطر أنواع الصدمات الحقيقية الخارجية التي تواجهها الاقتصاديات منذ أكثر من خمسين سنة العديد من الدول النامية التي تعتمد اعتمادا كبيراً على الايرادات النفطية، فعند حدوث تغيرات في أسعار النفط سيحدث تغيرات في الهيكل الاقتصادي لتلك الدولة، وتستخدم هذه الدول معظم هذه الحصيلة لتمويل وارداتها من السلع الغذائية الأساسية والسلع الرأسمالية، فعند انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية.

المطلب الثاني: الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، لأنه يسهم بأكثر من ثلث المجموع الكلي، خاصة في البلدان التي تلعب التجارة دوراً كبيراً فيها، ويقصد بالميزان التجاري جميع البنود المادية الخاصة بحركة السلع من صادرات والاستيرادات لبلد ما مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتسجل صادرات السلع في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات كونه يؤدي لزيادة إيرادات الدولة في حين تسجل الاستيرادات في الجانب المدين من ميزان المدفوعات كونه يزيد مدفوعات الدولة إلى العالم الخارجي، وتتمثل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات من السلع، فإذا كانت قيمة الصادرات السلعية أكبر من قيمة الاستيرادات السلعية فأن الميزان التجاري في هذه الحالة يحقق فائضاً، أما إذا كانت الاستيرادات السلعية أكبر من الصادرات السلعية فان الميزان التجاري يحقق عجزاً، أما إذا كانت الصادرات تعادل الاستيرادات فإن الميزان التجاري في حالة التوازن، وتتمثل مكونات الميزان التجاري بالآتي: (المجالي، 2021: 1843)، (بن مسعود، نجوية، 2020: 206)، (ضيف ووعيل، 2020: 48):

1. **الميزان التجاري السلعي:** أو يطلق عليه ميزان السلع المنظورة، أو معاملات المنظورة، عبارة عن الفرق بين كمية السلع المصدرة والمستوردة، يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 193-211
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10

تتخذ شكل ملموس (التدفقات السلعية)، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالفارق في النشاط بين البلد وباقي بلدان العالم.

2. **الميزان التجاري الخدمي**: ويطلق عليه ميزان السلع غير منظورة أو المعاملات غير النظورة، وتظم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات التي تقدم بين مقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة.

المبحث الثالث

النفقات الحكومية في العراق للمدة (2004-2021)

تتمثل النفقات العامة (النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية) والتي تم تفصيلها كما في الجدول رقم (1) الآتي:

المطلب الاول: واقع النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2021)

الجدول (1): تطورات النفقات الجارية والاستثمارية للمدة (2004-2021)

السنة	النفقات الجارية (مليون دينار)	نسبة من الاجمالي النفقات %	النفقات الاستثمارية (مليون دينار)	نسبة من الإجمالي النفقات %	إجمالي النفقات العامة (مليون دينار)
2004	28119235	88	3998256	12	32117491
2005	23154309	88	3220866	12	26375175
2006	33345964	86	5460715	14	38806679
2007	32488792	83	6542440	17	39031232
2008	46180060	78	13223315	22	59403375
2009	43443518	83	9123507	17	52567025
2010	50073067	78	14278917	22	64351984
2011	53872084	77	15767439	23	69639523
2012	65146277	72	25228506	28	90374783
2013	70646114	66	36226913	34	106873027
2014	58624903	70	24931323	30	83556226
2015	51832379	74	18565136	26	70397515
2016	51173333	76	15894104	24	67067437
2017	59026090	78	16464025	22	75490115
2018	67053157	83	13820032	17	80873189
2019	87297502	78	24426021	22	111723523
2020	72873466	96	3208977	4	76082443
2021	89526703	87	13322956	13	102849659

المصدر: البنك المركزي العراقي/ التقارير الاقتصادية للسنوات (2004-2021).

يبين الجدول رقم (1) النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2021)، ونلاحظ النفقات الجارية والتي تشمل (تعويضات الموظفين، الرعاية الاجتماعية، المنح والاعانات وخدمة الدين،

المستلزمات السلعية، المستلزمات الخدمية، صيانة الموجودات، البرامج الخاصة، النفقات الرأسمالية، الالتزامات والمساهمات)، والتي كانت قيمها متباينة طيلة مدة الدراسة، وإن أعلى قيمة لها كانت بواقع (89526703 مليون دينار) في عام 2021، وذلك بسبب زيادة عدد الموظفين الحكوميين وزيادة الرواتب وزيادة الانفاق الحكومي التشغيلي، أما أقل قيمة لها فقد كانت بواقع (23154309 مليون دينار) وذلك في عام 2005 وبسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي شهدها العراق في نفس السنة.

أما النفقات الاستثمارية والتي تشمل (القطاع الصناعي، قطاع المباني والخدمات، قطاع النقل والاتصالات، القطاع الزراعي، قطاع التربية والتعليم)، فقد كانت متباينة طيلة مدة الدراسة أيضاً، وإن أعلى قيمة لها كانت بواقع (36226913 مليون دينار) في عام 2013، وذلك بسبب زيادة عدد المشاريع الاستثمارية خاصةً بعد ارتفاع أسعار النفط ووصله إلى أرقام قياسية، أما أقل قيمة لها فقد كانت بواقع (3208977 مليون دينار) وذلك في عام 2020 ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى أنتشار فيروس كورونا وتوقف أغلب المشاريع عن العمل بسبب إجراءات الغلق التي أتخذتها الحكومة فضلا عن تدني مستوى الإيرادات الحكومية بفعل الصدمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي مما أدى إلى تقليص الإنفاق الحكومي الاستثماري لجميع القطاعات (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2020: 46-48).

ونلاحظ بأن نسب الأهمية النسبية للنفقات الجارية قد كانت متباينة تبعاً لقيم النفقات الجارية المتباينة، وإن أعلى قيمة لها كانت بواقع (96%) في عام 2020 والتي قابلتها أقل السلسلة الزمنية للأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية وبواقع (4%) في تكوين إجمالي النفقات العامة، أما أقل نسبة للأهمية النسبية للنفقات الجارية فقد كانت بواقع (66% تقريباً) في عام 2013 والتي قابلتها أعلى نسبة للأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية في تكوين إجمالي النفقات العامة في نفس السنة وبواقع (34%).

وعند دراستنا لإجمالي النفقات العامة نلاحظ ومن خلال الشكل رقم (1)، أن مسارها الزمني كان مطابقاً للمسار الزمني للنفقات الجارية وبشكلٍ شبه تام، وهذا يعود لكبر نسبة مساهمتها فيها وبمتوسطٍ بلغ (79%)، إذ أن متوسط الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية لم يتجاوز (21%) طيلة مدة الدراسة، والتي تبدأ منذ انتهاء الحصار الاقتصادي وتحول الاقتصاد العراقي من المركزية إلى اقتصاد السوق، دون وجود خطةٍ جادة لترشيد الإنفاق وتطوير الاستثمار أو إنشاء صناديق سيادية كالتي طبقتها دول الخليج العربي منذ عقدين تقريباً مما يجعل الاقتصاد العراقي بكل مؤشراته عرضةً للصدمات، والتي يكون سببها الرئيسي هو انخفاض أسعار النفط الخام العالمية، لذا نلاحظ بأن النفقات العامة كانت عرضةً لعدة صدمات، سيتم تحليلها بتتبع المسار الزمني للسلسلة من بداية المدة حتى نهايتها، إذ نلاحظ بأنها كانت في عام 2004 بواقع (32117491 مليون دينار)، وفي عام 2005 انخفضت النفقات لتصبح بواقع (26375175 مليون دينار) ويعزى سبب ذلك الانخفاض إلى أن النفقات العامة في العراق كانت مرتفعة في ما بعد عام 2003 بسبب أعمار ما خلفته الحرب فضلا عن زيادة النفقات على المشارع النفطية العملاقة بغية زيادة طاقتها الإنتاجية بعد تضررها بسبب الحصار، وخلال المدة (2006-2008) نلاحظ بأنها كانت متزايدة، إذ بعد أن أصبحت بواقع (38806679 مليون دينار) في عام 2006، استمرت بعدها بالتزايد لتصبح بواقع (59403375 مليون دينار) في عام 2008، ويعود السبب في هذا التزايد المستمر إلى التزايد المزدوج والمستمر

في الكميات المصدرة من النفط الخام وكذلك التزايد في أسعاره العالمية مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة وبالتالي زيادة النفقات العامة،

ومن الجدير بالذكر أن الزيادات الحاصلة في رواتب الموظفين خاصةً التي حصلت بموجب القانون رقم 20 لسنة 2008 والذي صدر بتاريخ الأول من حزيران من العام نفسه وبأثر رجعي اعتباراً من الأول من كانون الثاني من نفس العام، نلاحظ أن الوتيرة التي تزايدت بها النفقات العامة في عام 2008 كانت أشبه بالصدمة الإيجابية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2008: 39-39)

أما في عام 2009 فقد شهدت النفقات العامة تدهوراً لتصبح بواقع (52567025 مليون دينار) وذلك بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري العالمية والتي ألقت بظلالها على أسعار النفط سلبياً لتنخفض الإيرادات العامة بسببها وبالتالي تأثرت بذلك النفقات العامة، أما خلال المدة (2010-2013) فقد تزايدت النفقات العامة بوتائر متزايدة خاصةً في عامي 2012 و2013، إذ بعد أن كانت بواقع (64351984 مليون دينار) في عام 2010، بلغت ثاني أعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة وبواقع (106873027 مليون دينار) في عام 2013، ويعود سبب هذا التزايد المستمر إلى زيادة عدد الموظفين وزيادة رواتب الموظفين بسلمٍ جديد، علاوةً على التزايد غير المسبوق في النفقات الاستثمارية، والتي كانت السبب الرئيسي في هذه الصدمة الإيجابية في النفقات العامة، وفي عام 2014 تعرضت النفقات العامة لصدمةٍ سلبية استمرت حتى نهاية عام 2015، وذلك نتيجةً للانخفاض الشديد في قيمتها إذ بعد أن كانت في مستوى عالٍ في عام 2013، أصبحت في عامي 2014 و2015 بواقع (83556226 مليون دينار) و(70397515 مليون دينار) على التوالي، وذلك بسبب أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 وما تلاها من اضطرابات سياسية وأمنية وعسكرية.

ومن الجدير بالذكر أن التدهور الحاصل في عام 2014 كان سببه الصدمة التي تعرضت لها النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية التي تناقصت بشكلٍ كبير، أما في عام 2015 فقد كان سبب التدهور في النفقات العامة هو الصدمة التي تعرضت لها النفقات الاستثمارية، في الوقت الذي كانت فيه النفقات الجارية متزايدة وبشكلٍ طفيفٍ، وفي عام 2016 تدهورت النفقات العامة من جديد لتصبح بواقع (67067437 مليون دينار) بعد التناقص في النفقات الجارية والاستثمارية معاً وذلك بسبب تناقص أسعار النفط العالمية، أما في عامي 2017 و2018 فقد تزايدت النفقات العامة نتيجةً للتزايد في النفقات الجارية بسبب النمو الكبير في أبواب المنح والإعانات وخدمات الديون، بينما نلاحظ بأن النفقات الاستثمارية كانت متناقصة، لتصبح النفقات العامة على أثر ذلك بواقع (75490115 مليون دينار) و(80873189 مليون دينار) على التوالي، وذلك بعد الانتعاش النسبي في أسعار النفط العالمية، أما في عام 2019 فقد تعرضت النفقات العامة إلى صدمة إيجابية كبيرة الحجم لتبلغ أعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة بواقع (111723523 مليون دينار) وذلك نتيجةً للزيادة الكبيرة في كل من النفقات الجارية والاستثمارية وخاصةً الزيادة غير المسبوقة التي حصلت في مكونات الانفاق وتحديداً (النفقات الرأسمالية، المستلزمات الخدمية، المستلزمات السلعية) والتي كان الانفاق عليها شحيحاً في السنوات السابقة نتيجةً لإجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومة العراقية السابقة خلال المدة (2014-2018).

وفي عام 2020 تعرضت النفقات العامة لصدمةً سلبية جراء الانخفاض في النفقات الجارية والاستثمارية لتصبح بواقع (76082443 مليون دينار)، وذلك بسبب تداعيات مكافحة انتشار فيروس

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 193-211
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10

كورونا، والتي بزوالها التدريجي عاودت النفقات الجارية والاستثمارية التزايد معاً لتتعرض النفقات العامة إلى صدمةٍ إيجابيةٍ جعلتها بواقع (102849659 مليون دينار).

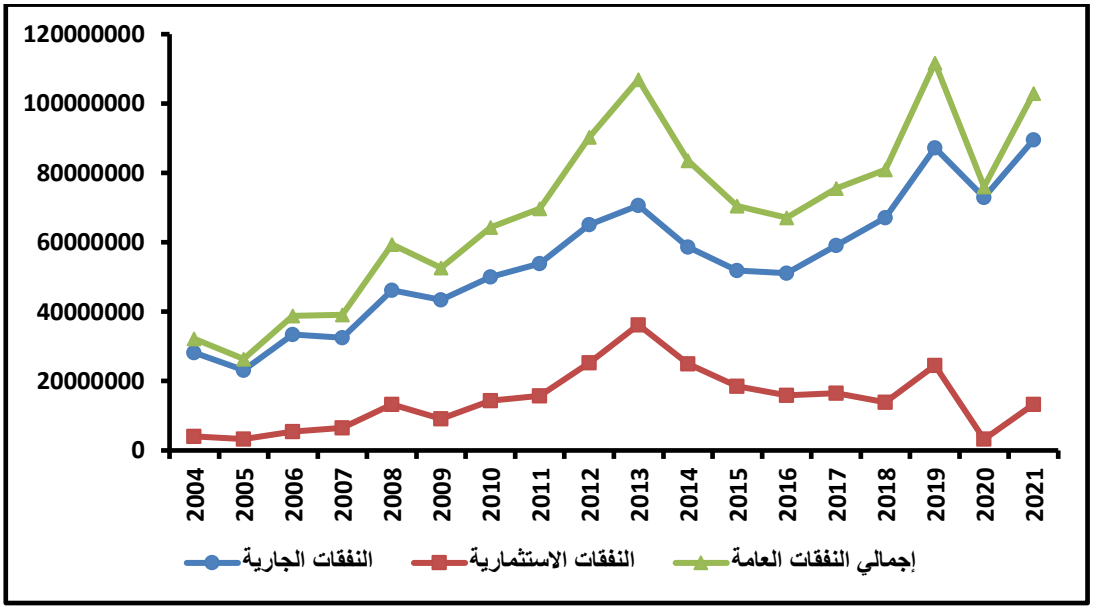

الشكل (1): واقع النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2021)

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

المطلب الثاني: واقع الميزان التجاري العراقي

يتمثل الميزان التجاري بفرق الصادرات عن الاستيرادات، لذا فإن غلبت الصادرات قيمة الاستيرادات كان الميزان التجاري موجباً وتكون حالته (فائضاً)، ويكون سالباً إن حصل العكس وتكون حالته (عجزاً)، وجرى حساب قيمة الميزان التجاري للعراق وكما هو موضح في الجدول رقم (2) والذي يبين لنا بأن الميزان التجاري كان في حالة موجبة (فائض) طيلة مدة الدراسة، إذ بلغ أعلى قيمة له وبواقع (48992544 مليون دينار) في عام 2018، باستثناء حالته السالبة (عجز) في عام 2004 وبواقع (-5476084 مليون دينار) وهي أقل قيمة له خلال مدة الدراسة، ويعود سبب العجز إلى أن صادرات العراق من النفط الخام في عام 2004 كانت متواضعة، كذلك حالته في عام 2009 وبواقع (-2463006 مليون دينار) والتي يعود سببها لأزمة الرهن العقاري، وحالته في عام 2020 وبواقع (-1561422 مليون دينار) بسبب صدمة انتشار فيروس كورونا.

الجدول (2): واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	الصادرات (مليون دينار)	الاستيرادات (مليون دينار)	عجز أو فائض الميزان التجاري (مليون دينار)
2004	25497024	30973108	-5476084
2005	34905681	34662636	243045
2006	45091333	32507293	12584040
2007	50117142	24757896	25359246
2008	76853556	42224472	34629084

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 193-211
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10

السنة	الصادرات (مليون دينار)	الاستيرادات (مليون دينار)	عجز أو فائض الميزان التجاري (مليون دينار)
2009	46645690	49108696	-2463006
2010	61443868	52127105	9316763
2011	95537519	57315797	38221722
2012	116253906	72813404	43440502
2013	111693771	78073560	33620211
2014	103980660	71377236	32603424
2015	64223838	59381217	4842621
2016	52902738	43820448	9082290
2017	72294104	47559696	24734408
2018	104150160	55157616	48992544
2019	98065170	69881876	28183294
2020	55351878	56913300	-1561422
2021	105591900	59067200	46524700

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي / تقارير الاقتصادية للسنوات (2004-2021)

ومن الجدير بالذكر بأن الصادرات العراقية هي أشد تأثراً بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط من الاستيرادات، ما يعني بأن القيم السالبة (عجز) الثلاث، كان سببها صدمات ساعدت في تخفيض أسعار النفط أو تقليل كمياته المصدرة، ومن خلال دراستهما سويةً نجد بأن الاتجاه الزمني لكلاهما شبه متقارب من ناحية الارتفاع والانخفاض وذلك يبدو واضحاً من بعد العام 2009، إذ وطبقاً لإيجابية الميزان التجاري تكون الصادرات بمستوى أعلى من الاستيرادات، إلا أننا نجدها كانت بمستوى أدنى في الأعوام 2004 و2009 و2020 في إشارة إلى تحليلنا أعلاه.

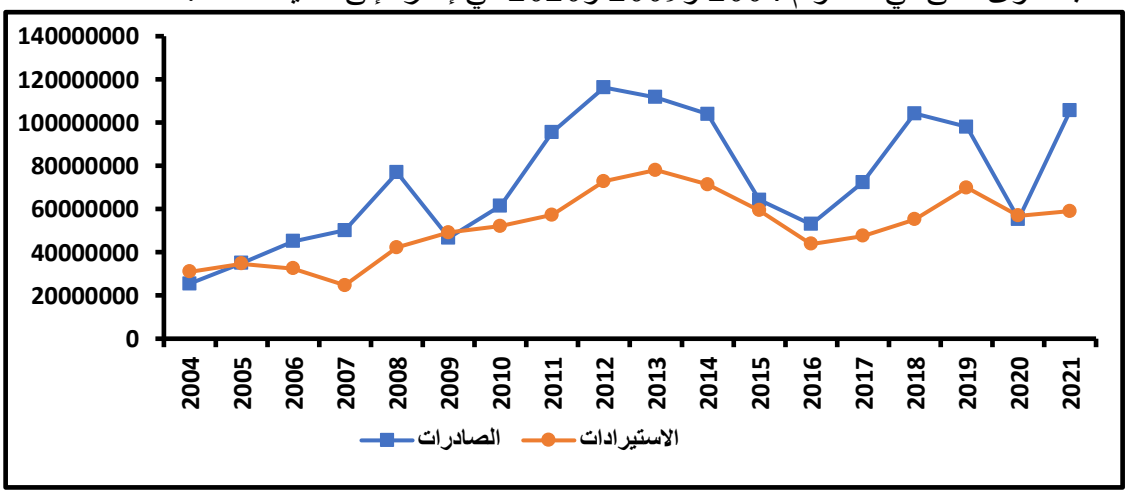

الشكل (2): مقارنة الصادرات والاستيرادات العراقية للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، منشورات متفرقة لسنوات متعددة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 193-211
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10

المبحث الرابع

تحليل نتائج النماذج القياسي لتأثير صدمات السياسة الإنفاقية في الميزان التجاري

المطلب الاول: صياغة النموذج ومنهجية التقدير

نستعرض في هذا البحث تقنيات الاقتصاد القياسي التي ارتأينا أنها مناسبة لدراسة قياس العلاقة السياسة الإنفاقية في العراق من جهة، ومن جهة ثانية عجز الميزان التجاري في العراق، ومن ثم استخدام دالة الاستجابة نبضيه (impulse) لقياس رد فعل المتغير التابع بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة، من بين هذه التقنيات هي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التأخير في نموذج VAR، وتحليل دوال الاستجابة وجدول تحليل التباين.

1. **المؤشرات المستخدمة في التقدير:** اشتملت الدراسة على ثلاث متغيرات، متغير واحد معتمد(تابع)، متغيران مفسرة(مستقلة) وتم استخدام رموز وفق رموز موجودة في البنك الدولي (IMF) وهي كما موضحة في الجدول رقم (3):

الرموز	الدلالة	الوصف
BAC	ميزان التجاري في العراق	متغير تابع
OPEX	النفقات التشغيلية	متغير مستقل
EXPIN	النفقات الاستثمارية	متغير مستقل

المصدر اعداد الباحث.

2. **استقرار السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة:** إن الخطوة الأولى في تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية المعدة لتقدير تتمثل بإجراء اختبار جذر الوحدة، لوقوف على مدى استقرار السلاسل الزمنية، لتجنب النتائج الزائفة لطريقة المربعات الصغرى وللحصول على تفسيرات اقتصادية ذات معنى، وتشير نتائج الجدول ومن خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليب بيرون Phillips-perron أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الاقتصادية (BAC الميزان التجاري وهو متغير معتمد،OPEX الانفاق التشغيلي، متغير مستقل) مستقر عند المستوى بينما (EXPIN الانفاق الاستثماري) كانت غير مستقرة عند المستوى، لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الاولى (difference – First) وعليه تم إجراء أختبار جذر الوحدة سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع واتجاه عام، (Kerry Patterson,2011,P189)

سنوضح بشكل ملخص أهم اختبارات جذر الوحدة:

أ. **اختبار ديكي فولر (ADF):** يستخدم هذا الاختبار في نماذج السلاسل الزمنية الكبيرة طورها هذا العالم على شكل ثلاث معادلات سميت بمعادلة ديكي_ فولر الموسع او المعدل

فالمعادلة الأولى تحتوي على حد ثابت والاتجاه

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta_{t-1} + \mu_t$$

حيث تشير (Δ) إلى الفرق للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم اختبار الفرض العدمي المتمثل في $(H_{:o}: \delta = 0)$ أي بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية بمعنى أنها غير ساكنة، في المقابل الفرض البديل $H_1: \delta > 0$ أي يكون ساكنة وإذا كانت (δ) معنوية وأقل من صفر $\delta > 0$ فاننا نقبل فرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة أي إن المتغير ساكن أو مستقر (Gujarati &Porter, 2008: 773)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 193-211
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10

ب. اختبار فيليبس بيرون Phillips-perron: هو اختبار لجذر الوحدة الذي يعالج الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ بطريقة مختلفة من خلال استخدام طرائق إحصائية غير معلميه دون إضافة أية حدود للتباطؤ ويتميز اختبار (Phillip–Perron)، بأنه يعطي تقديرات أكثر دقة في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت (Heteroscedasticity) ويعتمد على الانفصال البنيوي (Structural Break)، فضلاً عن تغير الزمن (Gujarati & Porter, 2008: 773)

في الجدول رقم (4) لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة أن كل من (OPEX, BAC) مستقرة عند الاساس أما المتغيرات (EXPIN,) مستقرة عند الفرق الأول

الجدول(4): استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة

المتغير	نوع الاختبار	المستوى	قيمة الاختبار	p-Value	النتيجة
BAC	ADF	Level	3.492731-	0.0273	مستقر
		First D	4.454031-	0.0030	مستقر
	Phillips-perron	Level	3.144764-	0.0392	مستقر
		First D	7.611466-	0.0000	مستقر
OPEX	ADF	Level	4.118781-	0.0055	مستقر
		First D	7.232135-	0.0000	مستقر
	Phillips-perron	Level	4.237115-	0.0040	مستقر
		First D	17.53581-	0.0000	مستقر
EXPIN	ADF	Level	1.673170-	0.4288	غير مستقر
		First D	4.053101-	0.0067	مستقر
	Phillips-perron	Level	1.730955-	0.4015	غير مستقر
		First D	4.177686-	0.0049	مستقر

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews "10.

❖ **تحديد فترات الابطاء المثلى:** تم استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد فترة الابطاء هي معيار شوارتر (CS) ومعيار (HQ)* ومعيار أكيك (Akaike) ومعيار خطا التوقع النهائي (FPE) واحصاء اختبار (LR) وبالاعتماد على نتائج الاختبار كل من معيار (HQ ,FPE, LR) تبين أن فترة الابطاء المثلى تساوي (1)

الجدول (5)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: EXPIN EXPG BAC						
Exogenous variables: C						
Date: 11/01/23 Time: 07:26						
Sample: 2004 2022						
Included observations: 18						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-991.1696	NA	1.89e+44	110.4633	110.6117*	110.4838
1	-979.7902	17.70131*	1.48e+44*	110.1989*	110.7925	110.2808*
2	-977.1826	3.187132	3.36e+44	110.9092	111.9479	111.0524
* Indicates lag order selected by the criterion						

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي لبرنامج "Eviews "10.

الفرع الأول :اختبار التكامل المشترك (Johannsen-Juselius Test): يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد لمتغيرات، أن تكون السلاسل الزمنية لهذه الاخيرة متكاملة من نفس الرتبة، لذلك يكون هذا الاختبار المرحلة الثانية بعد تحديد رتبة التكامل لك المتغير من المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام اختبار جذر الوحدة، فعلى سبيل المثال ينبغي أن تكون سلسلة من هذه السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الأولى، ومن ثم بعد معرفة هذه الرتبة، تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بواسطة اختبار التكامل المشترك (Klaus Neusser, 2016: 311).

وهناك أكثر من طريقة الأختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، أهمها (Johannsen Juselius test)، حيث يتفوق هذا الاختبار على باقي الاختبارات الاخرى كونه يتلاءم في حالة وجود أكثر من متغير، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح (جوهانسن وجلسس 1990) اختبارين إحصائيتين وهما اختبار الأثر، واختبار القيمة الكامنة العظمى (B. Bhaskara Rao, 1994: 50).

اولاً. اختبار الأثر λ_{trace}: ويأخذ هذا الاختبار الصيغة الآتية:

$$\lambda_{Trace}(r/n) = -T * \sum_{i=r+1}^{n} \ln(1-\hat{\lambda}_i) / \; r = 0,1,2,\dots,n-1$$

حيث إن (T) حجم العينة r عدد متجهات التكامل المشترك n عدد المتغيرات في النموذج

وقد قام كل من (Juselius &Johannsen) بوضع جدول لقيم (λ_{trace}) سنة 1990 وبعد حساب قيمة (λ_{trace}) يتم مقارنتها مع (λ_{trace}) الجدولية وعليه تكون لدينا الحلات الآتية حسب رتبة متجه أم إذا كانت (λ_{trace}) المحسوبة > القيمة الجدولية: فأننا نرفض الفرضية (Ho) ونمر إلى الاختيار التالي وهكذا حتى نهاية الاختبار

أما إذا كانت (λ_{trace}) المحسوبة القيمة الجدولية فانن نقبل الفرضية (Ho) ونتوقف عند هذا الاختبار، وتحسب عدد متجهات التكامل المشترك على أساس فرضية البديلة للاختبار السابق

الجدول (6): اختبار الاثر للمتغيرات قيد الدراسة

اختبار الاثر λ_{trace}			
عدد متجهات التكامل	احصائية الاثر	القيمة الحرجة	الاحتمالية
None	55.50306	35.01090	0.0001
At most 1	14.09639	18.39771	0.1803
At most 2	0.863871	3.841466	0.3527

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews "10.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 193-211
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10

المطلب ثاني: الاختبار القيمة الكامنة العظمى

ويأخذ هذا الاختبار الصيغة الاتية:

$$\lambda_{Trace}(r/n+1) = -T * Ln(1-\hat{\lambda}_i)/\ r = 0,1,2,\dots,n-1$$

حيث إن λ القيمة الكامنة العظمى، T حجم العينة r عدد متجهات التكامل المشترك n: عدد متغيرات في النموذج، إذ يتم بناء على هذه الصيغة اختبار الفرضية العدمية القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r، مقابل الفرضية البديلة بان عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r+1 وبما إن جميع المتغيرات النموذج الأساسي مستقرة عند أخذ الفرق الأول أي إنها متكاملة من رتبة الأولى I(0)، وعليه فالخطوة التالية هي اختبار فيما إذا كانت هناك علاقات تكاملية طويلة الأجل أو لا، وقبل الشروع في ذلك وجب تحديد فترة الابطاء المثلى.

الجدول (7): الاختبار القيمة الكامنة العظمى للمتغيرات قيد الدراسة

الاختبار القيمة الكامنة العظمى			
عدد متجهات التكامل	احصائية القيمة العظمى	القيمة الحرجة	الاحتمالية
None	41.40668	24.25202	0.0001
At most 1	13.23251	17.14769	0.1700
At most 2	0.863871	3.841466	0.3527

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews "10.

3. تقدير نموذج VAR واختبار نتائجه:

اولاً. تقدير نموذج VAR: بناءً على نتائج الاختبارات السابقة تم اختبار منهجية متجه الانحدار الذاتي (VAR) في تقدير نموذج مستخدما الفروق الاولية للمتغيرات محل التقدير مع الأخذ بنظر الاعتبار الفترة الابطاء (1) لتكون فترة الابطاء المثلى، نقوم بدراسة كل المعادلة على حدة.

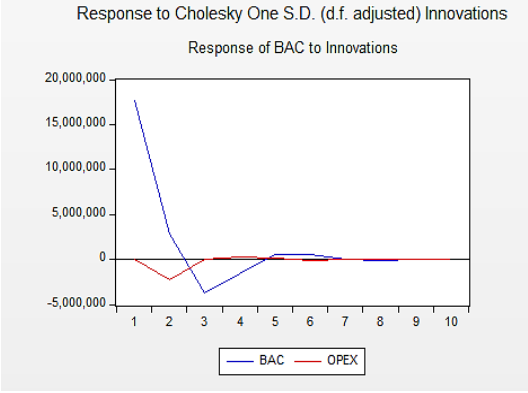

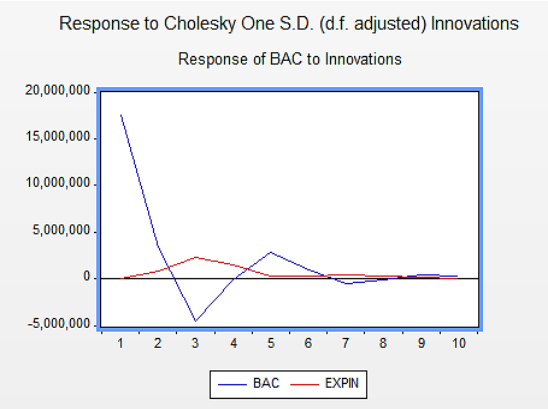

النموذج الأول: دالة استجابة الميزان التجاري مع النفقات الحكومية العامة (التشغيلية، الاستثمارية)

تفسير النتائج: بالنسبة لاستجابة المتغيرات إلى عجز الميزان التجاري نرى إن العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والميزان التجاري لها أثر معاكس وتكون في الأجل القصير علاقة عكسية وكما ظهر في المعادلة أعلاه، وتكون في الأجل الطويل أثر إيجابي، بينما تعمل النفقات التشغيلية عكس نفقات الاستثمارية نرى أن بوادر صدمة كما مبين في سنة الثالثة وهي سنة (2013) إلا أنها

أكثر استجابة من النفقات الاستثمارية لكونها هذه النفقات هي لنفقات الاستهلاكية وستزيد من عجز الميزان التجاري

ثانياً. دوال الاستجابة النبضية (Impulse Response Functions): لقد تعرضنا في تحليلنا لنماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)) إلى معرفة ظاهرة دوال الاستجابة حيث تمثلت هذه الدراسة في تطبيق مجموعة من الصدمات الهيكلية وهذا على النموذج وعند ملاحظة النتائج وكذا تحليل الأشكال البيانية (دوال الاستجابة للصدمات).

ويقصد بتحليل دوال الاستجابة الأثر الذي تخلفه صدمة في متغيرة من متغيرات النموذج في زمن معين على المتغيرة نفسها وعلى باقي المتغيرات، أي أن هذا الاختبار يهدف إلى توضيح مدى قدرة المتغيرات المتضمنة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض من خلال معرفة نسبة تأثير صدمة في متغيرة ما على باقي المتغيرات (Durlauf & Blume, 2010: 145).

حيث تقيس دوال الاستجابة للصدمات المتراكمة أي أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي على قيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج، ويتم قياس أثر صدمة من خلال إنحراف معياري ومن خلال الشكل البياني نلاحظ ان هذه الصدمات تزداد بمرور الزمن وإن المتغيرات الخاصة بالنموذج الأصلي تجيب وتستجيب بصفة قوية لمختلف الصدمات المطبقة على المتغيرات الاخرى (Durlauf&. Blume, 2010: 145).

ومن خلال تحليلنا لدوال الاستجابة سنقوم بتطبيق صدمة على متغيرات السياسة الإنفاقية ثم نقوم بتتبع أثرها على ميزان الميزان التجاري العراقي، نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل رقم (3)، حيث يعبر الخط الأزرق عن الاستجابة للصدمة وكيفية تغيرها عبر الزمن حوالي (10) سنوات، أما بالنسبة للخط الأحمر فيمثل مجال الثقة وذلك كما يأتي:

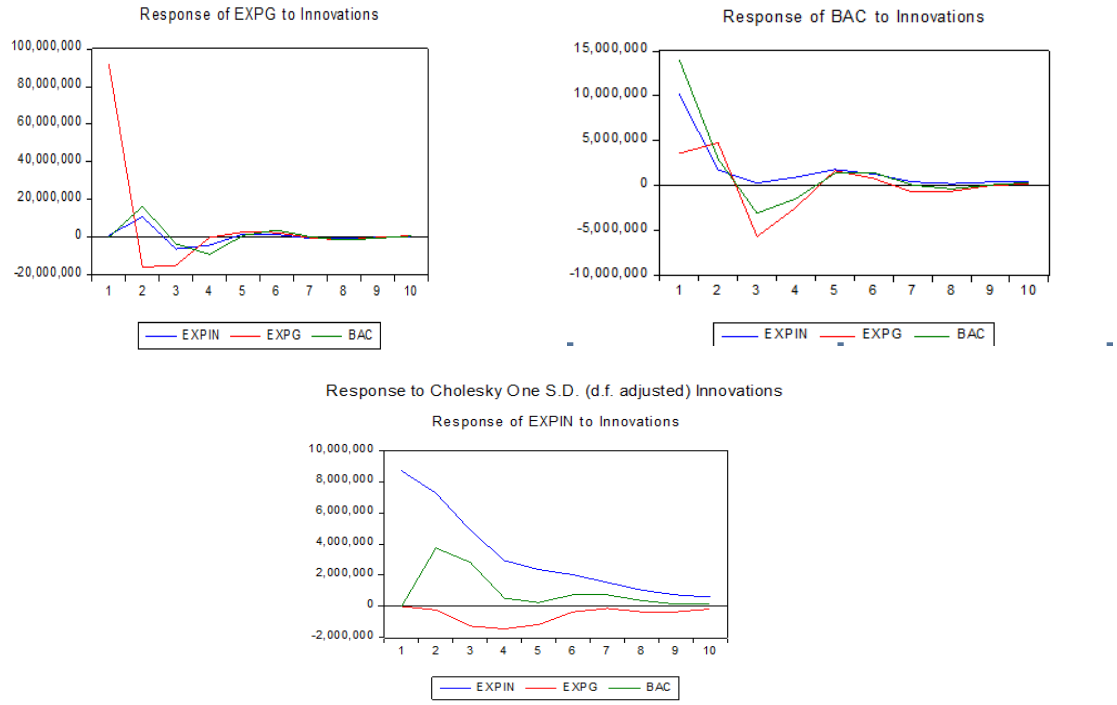

الشكل (3): يبين دوال الاستجابة النبضية

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews "10.

تفسير النتائج: بالنسبة لاستجابة المتغيرات الى عجز الميزان التجاري نرى إن حدوث صدمة العشوائية في الانفاق الاستثماري الحكومي سيكون لها أثر معاكس في الميزان التجاري في الأجل القصير وعلاقة تكون عكسية وخصوصا في فترة الثانية والثالثة أي عند صدمة (أواخر سنة 2013) وكما ظهر في المعادلة اعلاه، إلا أن تأثيرها يكون موجبا في الأجل الطويل، وخاصة في السنوات ما بعد صدمة، بالأحرى أن النفقات الاستثمارية ستخفف من عجز الميزان التجاري لكن في المدى البعيد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ومع صورة دالة الاستجابة النبضية أعلاه.

كذلك في حالة استجابة الميزان التجاري مع النفقات التشغيلية نرى إن بوادر صدمة كما مبين في سنة الثالثة وهي سنة (2013) إلا أنها أكثر استجابة من النفقات الاستثمارية لكونها هذه النفقات هي النفقات الاستهلاكية وستزيد من عجز الميزان التجاري.

المطلب الثالث: تحليل مكونات التباين Variance Decomposition

يقصد بتحليل مكونات التباين Variance Decomposition معرفة نسبة التباين الذي تسببه متغيرة ما في نفسها وفي المتغيرات الأخرى، (Klaus Neusser, 2016: 270)

وفي دراستنا هذه سنقوم بدراسة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية المدرجة في نموذج دراستنا وميزان التجاري في العراق.

الجدول (8): تحليل مكونات التباين للمتغيرات قيد الدراسة

Variance Decomposition of BAC:				
Period	**S.E.**	**EXPIN**	**EXPG**	**BAC**
1	8690149.	33.03893	4.047476	62.91360
2	11937576	30.62791	10.16608	59.20602
3	13268438	27.34623	17.37505	55.27872
4	13677145	26.94311	18.48063	54.57626
5	13930685	27.20726	18.79603	53.99671
6	14102511	27.32157	18.74865	53.92978
7	14205897	27.31283	18.85240	53.83478
8	14253153	27.28220	18.92612	53.79168
9	14277731	27.30822	18.91916	53.77262
10	14292081	27.32435	18.91406	53.76159

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "10" Eviews.

نتائج هذا الاختبار: كما موضحة في الجدول رقم (8)، حيث إن نتائج تحليل التباين أظهرت أن 62.9% من صدمات في الميزان التجاري في السنة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه ثم تبدأ في الانخفاض لتصل إلى 53% خلال السنة الخامسة وتبقى عند 53% خلال السنة العاشرة وفي ظل هذا الانخفاض نلاحظ انخفاض النفقات التشغيلية وارتفاع النفقات الاستثمارية في تفسير تقلبات الميزان التجاري، حيث شكلت في بداية الدراسة النفقات التشغيلية نسبة مساهمة تقدر بـ 4% لترتفع إلى حدود 18% في السنة العاشرة، وهذا عكس النفقات الاستثمارية تماما التي كانت نسبة مساهمتها في سنة الاولى حيث بلغت 33.% ثم تبدأ في الانخفاض لتصل إلى 30% خلال السنة الخامسة لتبدا في التناقص حيث وصلت إلى 24% في السنة العاشرة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 193-211
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10

❖ **نتائج اختبار استقراريه نموذج (VAR):**

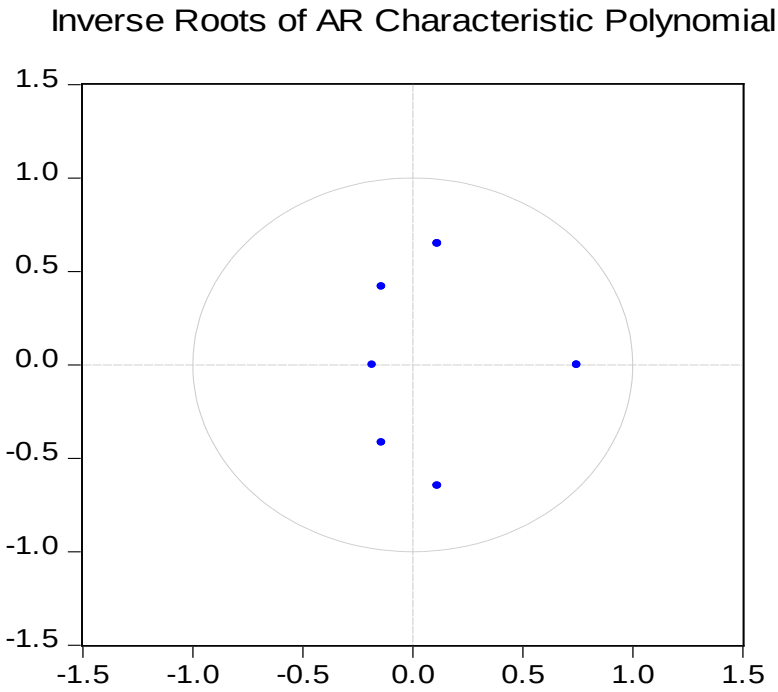

الشكل (4): مقلوب جذور النموذج

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews "10.

إن نموذج VAR لا يتضمن على جذور أكبر من الواحد وبالتالي فكل متغيرات داخل حدود دائرة، وبناءً على ذلك فان متجه الإتحدار الذاتي مستقر، وهو ما يسمح لنا باستخدامه في تقدير دوال نموذج انعكاس صدمات السياسة الانفاقية على ميزان التجاري في العراق.

مستخلص الجانب التطبيقي: بعد قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة الإنفاقية وانعكاسها على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2021، توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

أولاً. أكدت نتائج اختبار ديكي فولر المطور وفيبليس–بيرون (P-P) بأن بعض متغير الانفاق الاستثماري (EXPIN) غير ساكن في مستواها الأساس لذلك تم أخذ الفرق الأول لتلك المتغيرات وتبين بأنها اصبحت ساكنة وخالية من جذر الوحدة عند فرقها الأول، الأمر الذي يعني أن تلك السلاسل متكاملة من الدرجة (1)~I أي أنها متكاملة بدرجة تكامل متماثلة، وهذا ما يدل على امكانية وجود علاقة تكامل مشترك.

ثانياً. تبين بأن فترة ابطاء الأمثل لمتغيرات السياسة الإنفاقية والميزان التجاري هي فترة الابطاء الأولى وعلى ضوء ذلك قمنا باختبار التكامل المشترك.

ثالثاً. أشارت اختبارات التكامل المشترك وفقاً لمنهجية جوهانسن–جسليوس والمبنية على اختبار الأثر(λtrace) واختبار القيم الذاتية العظمى (λmax) إلى وجود أكثر من متجه للتكامل في أنموذج الإنفاق العام، الأمر الذي يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج

رابعاً. وبناءً على نتائج اختبار التكامل المشترك وأنموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) لنموذج السياسة الأنفاقي وأثرها على الميزان التجاري تم الاستدلال على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات أنموذج.

خامساً. تشير دال الاستجابة المحفزة لأنموذج إلى زيادة الانفاق العام وهذا يؤدي إلى زياد عجز الميزان التجاري، ومن أجل تحقيق الاستقرار في نشاط الأنفاقي فلابد من إيجاد مصادر إيراديه بديلة أكثر استقراراً لتمويل الموازنة العامة لضمان استقرار النشاط الاقتصادي.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن الصادرات العراقية تعتمد وبنسبة كبيرة على صادرات النفط الخام، وأنها تتأثر بشكلٍ مباشر بأسعار النفط العالمية، إذ نلاحظ بأن صدمات الحاصلة في الصادرات والإيرادات العامة هي ذات صدمات وفي نفس السنوات، سواء أكانت صدمات إيجابية أم صدمات سلبية، بل أن المساران الزمنيان لهما متطابق بشكلٍ شبه تام، ونستنتج من ذلك بأن الاثنين يعتمدان وبصورةٍ شبه تامة على النفط الخام من حيث أسعاره العالمية والكميات المنتجة والمصدرة منه،
2. تأثر الاستيرادات بالصدمات العالمية والعوامل الخارجية الأخرى هو تأثراً طفيفاً، ما يعني بأنها من الممكن السيطرة عليها بشكل نسبي من خلال أدوات السياسة المالية أو النقدية، إذ إن صدماتها ووتائر الارتفاع والانخفاض فيها هي ليست بالشديدة كالتي حصلت للصادرات، وعلى العكس منها لو أخذنا في نظر الاعتبار الثبات النسبي في حجم الصادرات النفطية للعراق للمدة (2009-2013) سنفهم جيداً أن السعر العالمي للنفط الخام هو سبب الذبذبات الكبيرة للصادرات.

ثانياً. التوصيات:

1. تنويع هيكل الإيرادات العامة تمهيدا لخروج الاقتصاد العراقي من النمط الريعي من أجل حماية الاقتصاد والموازنة العامة من التقلبات الكبيرة أو المفاجئة في الإيرادات النفطية مما يحقق استقرارا في مستويات الإنفاق الحكومي ويعزز من كفائته من جهة ولتضييق الخناق على القناة الناقلة لارتدادات الأزمات والصدمات الاقتصادية الخارجية إلى الاقتصاد العراقي من جهة أخرى.
2. زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية كأداة تمويلية لا غنى عنها، مما يستدعي الإصلاح الحقيقي في النظام الضريبي العراقي من خلال إعادة النظر بالقوانين والتشريعات الضريبية السارية المفعول، فضلا عن أهمية العمل على تعزيز الوعي الضريبي لدى الجمهور.
3. تغيير مسار النفقات العامة عن طريق تغيير بنية الموازنة العامة لصالح الإنفاق الاستثماري الموجه لتوسيع الطاقات الانتاجية والبنى الأرتكازية بما يكفل توفير حاجة السوق من المنتجات السلعية والخدمية.
4. إعادة هيكلة الانفاق الاستهلاكي بما يضمن الترشيد والتخصيص الأمثل، فضلا عن أهمية الحد من سياسة التشغيل غير المنتج وغيرها من السياسات الاتفاقية غير الرصينة.
5. العمل بشكل جدي ومستمر على دعم وتطوير الأسواق المالية لخلق وسائل تمويل للموازنة، لتقليل الاعتماد على الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي أو اقتراض خارجي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. سفر، جعفر صادق، وظاهر، عبد الحميد سليمان، (2020)، تحليل وقياس أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)، معهد زاخو التقني، جامعة دهوك التقني، العراق.
2. البنك المركزي العراقي، تقارير الاقتصادية لسنوات متعدد (2004-2021).

3. ضيف، احمد، ووعيل، ميلود، (2020)، علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر (اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (1990-2017)، ط1، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد (23)، العدد (2)، الجزائ.
4. العكام، محمد خير، (2018)، السياسة المالية1، جامعة الافتراضية السورية.
5. مهدي، فراس محمود، وعزيز، خليل اسماعيل، (2021)، قياس أثر صدمات النفقات العامة على بعض المتغيرات الكلية في العراق للمدة (2004-2019)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (17)، العدد (55)، العراق.
6. العبيدي، اسراء سعيد صالح، (2016)، قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1990-2014)، اطروحة دكتوراه غير منشور، بغداد.
7. المجالي، عامر عبدالكريم ابراهيم، (2021)، تحليل الحساب الجاري في الاردن خلال فترة (1998-2017) واثره على معدل البطالة، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد (8)، العدد (3)، الاردن.
8. بن مسعود، سعاد، ونجوية، الحدي، (2020) أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986-2016) مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (1).
9. لحسن، دردوري، ولخضر، لقليطي، (2018)، العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، المجلد (22)، العدد (64)، مصر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Bhaskara Rao & Cointegration for the Applied Economist, 1994 United States
2. Damodar N. Gujarati, Dawn C. Porter, Basic Econometrics, New York, NY, 2009
3. Kerry Patterson, Unit Root Tests in Time Series Volume 1 Key Concepts and Problems, United States, Palgrave Macmillan, 2011, p189
4. Klaus Neusser, Time Series Econometrics, Springer International Publishing Switzerland 2016p
5. Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, Macro econometrics and Time Series Analysis, Macmillan Publishers Ltd 2010
6. Robert F., Engle & Halbert White, Cointegration. Causality. And Forecasting, 1999, United States Oxford Prees.